

الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي

استعراض عام

EMBARGO

The contents of this report must not be quoted or summarized in print, broadcast, electronic or social media before

Thursday, 3 November 2022 at 17:00 GMT
(18:00 CET)

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022

استعراض عام

الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون
وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي



جنيف، 2022

© 2022، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي التي أنشئت للمنظمات الحكومية الدولية، في الرابط: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور أو في طريقة عرض المواد على أي خريطة مشمولة به، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويُسمح بنسخ واستنساخ مقتطفات من هذا المنشور بشرط الإشارة إلى مصدرها.

حُرر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/LDC/2022 (Overview)

استعراض عام

في 28 تموز/يوليه 2022، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تاريخياً يعترف بأن البيئة النظيفة والصحية والمستدامة هي حق عالمي من حقوق الإنسان. ومن المؤكد أن هذا القرار سيسهم في تصميم خطط قانونية وتنظيمية لتعزيز حماية البيئة والإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتمت الموافقة على القرار في وقت يسود انعدام الأمن بشكل حاد على الصعيد الدولي، وتزايد أوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسبب النزاع وجائحة كوفيد-19 والضغط التضخمية والديون التي لا يمكن تحملها والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وتغير المناخ المتسارع.

وقد كان التحدي المزيج المتمثل في التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19 والتصدي لحالة الطوارئ المناخية المتصاعدة بحق في صميم الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف لضمان انتعاش عالمي أكثر شمولاً وأكثر اخضراراً. ويُشار في هذا الصدد إلى أن أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً - التي تعد زهاء 1,1 مليار نسمة، أو 14 في المائة من سكان العالم - قد ساهمت بالحد الأدنى من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. فالتقديرات تشير إلى أن أقل البلدان نمواً مثلت في عام 2019 نحو 1,1 في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون المتأينة من احتراق الوقود الأحفوري والعمليات الصناعية - التي تمثل المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم. وحتى من حيث نصيب الفرد، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أقل البلدان نمواً بالكاد تصل إلى 10 في المائة من المتوسط العالمي. وفي المقابل، فإن بصمة الكربون للشخص العادي في بلد متقدم النمو أو بلد نام من غير أقل البلدان نمواً تمثل ما لا يقل عن ثمانية أضعاف بصمة الكربون للشخص العادي في بلد من أقل البلدان نمواً.

وعلى الرغم من أن أقل البلدان نمواً تتحمل القسط الأصغر من المسؤولية التاريخية عن تغير المناخ، فإنها تقف في الخطوط الأولى من أزمة المناخ. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، حدثت 69 في المائة من الوفيات المسجلة على نطاق العالم كنتيجة للكوارث المتصلة بالمناخ في أقل البلدان نمواً.

ووضعت أقل البلدان نمواً لنفسها أهدافاً طموحة لخفض الانبعاثات في مساهماتها المحددة وطنياً. فقد التزمت باتباع مسارات إنمائية تجعلها قادرة على تحمل تغير المناخ بحلول عام 2030 وبالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. ومع ذلك، فإن الحيلولة دون ارتفاع درجة الحرارة العالمية أكثر من 1,5 درجة مئوية مقارنةً بمستويات ما قبل العصر الصناعي يرتبط بالتزام البلدان المعنية ذات البصمة الكربونية الأكبر بالعمل بصورة منهجية على تنفيذ ما يلزم من إجراءات، إن لم يكن بشكل متناسب مع حجم بصمتها، فعلى الأقل وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف.

وعلاوة على ذلك، يشكل التكيف مع تغير المناخ مسألة ملحة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، لأنها لا تزال تواجه تحديات هيكلية متعددة وحادة لا تقتصر على الحصول على التمويل المناخي فحسب (ولا سيما من أجل تنفيذ تدابير التكيف وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ، التي لا تزال تشكل حصة صغيرة جداً من مجموع التمويل المناخي)، بل تشمل أيضاً صعوبات ناتجة عن اقتصاداتها الصغيرة، وعزلتها وبعدها عن الأسواق الرئيسية، وسرعة تأثرها بالصدمات الخارجية. ويعزى هذا الضعف أساساً إلى ضيق قواعد الإنتاج والتصدير في معظم أقل البلدان نمواً واعتمادها على الواردات الغذائية. وقد تفاقمت هذه التحديات التي طال أمدها بسبب جائحة كوفيد-19 الأخيرة وما تلاها من انكماش اقتصادي عالمي، الأمر الذي خلف خسائر كبيرة من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفاقم أوجه عدم المساواة، ودفع ما يقدر بنحو 32 مليون شخص في أقل البلدان نمواً إلى الفقر المدقع (أي الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 1,90 دولار في اليوم) في عام 2020 وحده.

ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون للمناخ - الدورة 27 لمؤتمر الأطراف - فرصة فريدة لتسريع العمل نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس وعهد بريدجتاون وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031، وبشكل أعم، خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وترمي هذه الأهداف إلى إقامة علاقة ذات منافع متبادلة بين المناخ والتنمية.

وتمثل أقل البلدان نمواً الاختبار الحاسم الذي سيُعتمد كأساس للحكم على مدى فعالية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكي تُراعي عملية الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون "البعد الإنمائي" وتجسد مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المتباينة وقدرات كل طرف. وأقل البلدان نمواً في طليعة البلدان التي تعاني من العواقب السلبية للاحتراز العالمي، على الرغم من أنها تسهم بنسبة 4 في المائة فقط من انبعاثات غازات الدفيئة الحالية، بينما تمثل 65 في المائة من سكان العالم الذين يفتقرون إلى الكهرباء. لذلك، لا تتجلى الحاجة إلى "انتقال منصف في مجال الطاقة" في أي مكان بشكل أكثر إلحاحاً من تجلّيها في أقل البلدان نمواً.

وعلى الرغم من هذا الواقع القاسي، فإن الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً في مجال التكيف والتنمية المستدامة قد انخفض بشكل ملحوظ دون المستوى المطلوب، سواء من حيث التمويل المناخي أو الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما قوّضت القيود المؤسسية والمتصلة بالقدرات فرص إقامة شركات قابلة للاستمرار وأكثر إنصافاً، مما أفسح المجال لسوء التكيف ومقايضات مؤلمة بين العمل المناخي والتقدم السريع نحو أعمال حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية.

ويتطلب تنفيذ برنامج عمل الدوحة أن تنظر أقل البلدان نمواً (تعيد النظر) في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية التي تحتاج إلى وضعها من أجل بلوغ الأهداف الطموحة التي التزمت بها. وتتطلب معالجة هذه الأولويات أن ينظر الإطار الإنمائي الحالي في السياق الاقتصادي والبيئي الدولي المعقد والذي ينطوي على تحديات كثيرة.

ويستكشف تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2022* التحديات الإنمائية الخاصة بأقل البلدان نمواً من حيث صلتها بالتنمية الخفيفة الكربون والتحول الهيكلي. ويسهم التقرير في تفكيك الروابط المتعددة الأوجه بين التكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة، ويسلط الضوء على الفرص المحتملة التي يمكن أن تعود بالنفع على الجميع، فضلاً عن المقايضات الممكنة التي لا تقدر أقل البلدان نمواً على تحمل تبعاتها من دون دعم دولي.

التغلب على التحديات الهيكلية ومعالجة أوجه الضعف القائمة

كشفت صدمة جائحة كوفيد-19 وأثارها السلبية المركبة على التجارة والاستثمار والتنمية عن ثغرات كبيرة فيما يتعلق باستدامة الإنجازات التي تحققت نحو تنفيذ خطة عام 2030. فقد كشفت الجائحة فجأة عن أوجه قصور في النماذج الإنمائية قلصت بشدة قدرة الدولة على توليد الموارد المحلية للاستثمار في المجالات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويسبب اجتماع عدد من العوامل الموجودة من قبل والحرب في أوكرانيا، شهد سكان أقل البلدان نمواً انخفاضاً حاداً في مستويات المعيشة وزيادة في أوجه عدم المساواة، في حين تعرض ميزان الحساب الجاري في هذه البلدان لضغوط إضافية بسبب الزيادة في مدفوعات الديون الخارجية وارتفاع الأسعار الدولية للطاقة والأغذية.

وقد شجع ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز - مدفوعاً بالتعافي من كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا - بعض البلدان المتقدمة على تأخير عملية التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري وعدداً قليلاً من البلدان النامية على النظر في إمكانية كسب صفقات مربحة من احتياطاتها من الوقود الأحفوري غير المستغلة. وفي الوقت نفسه، بدأت تتعدم بالفعل قيمة بعض الأصول في أنحاء العالم. وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، ينطوي هذا الوضع على مخاطر وفرص على حد سواء، ومن المتوقع ألا تتأثر جميع البلدان الغنية بالوقود الأحفوري بنفس الدرجة. وحتى الآن، لم يكتسب مفهوم الوقود الأحفوري بوصفه كربوناً غير قابل للحرق أو "أصلاً عالقاً" سوى القليل من الزخم على جدول أعمال أقل البلدان نمواً الغنية بالموارد. بل قد يرى البعض أن أي إجراءات جريئة من أجل المناخ تؤدي إلى نتائج عكسية وتعطل عملية التنمية، لا سيما عندما يُنظر إلى ضرورة التدخل من أجل المناخ على ضوء الاحتياجات الملحة في مجالات مثل التخفيف من حدة الفقر والهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً. لذا، يُفضّل أن يتمحور الحوار بشأن "الانتقال المنصف" من الوقود الأحفوري في هذه البلدان حول الأهداف الوطنية للتحويل الاقتصادي المنصف والمستدام.

وإزاء هذه الخلفية، أصبحت القضايا التي تتمحور حول بناء القدرة على التحمل من خلال التحويل الهيكلي الأخضر، وتحقيق النمو المستدام من خلال توليد فرص للعمل اللائق، والمدخرات المحلية، وتنويع الاقتصاد والصادرات، والتحول عن الاعتماد على السلع الأساسية، تحتل مكان الصدارة على جدول أعمال التنمية الوطنية في أقل البلدان نمواً. ويتعين على هذه البلدان أن تصح مسار التنمية الذي دأبت على اتباعه حتى الآن لأنه لم يحقق عموماً سوى تقدم محدود في معظم أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. وتتطلب معالجة مواطن الضعف والثغرات في نموذج التنمية الحالي التي كشفتها جائحة كوفيد-19 بوضوح تكييف استراتيجية إنمائية تسمح بتحقيق النمو والتحول الهيكلي، وتراعي في نفس الوقت الجوانب الاجتماعية البيئية.

ومن منظور بيئي، ينبغي أن تتجنب أقل البلدان نمواً، في سياق البحث عن مسار بديل للتنمية، اتباع نفس أنماط النمو والتنمية التي نفذتها في الماضي البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية الأكثر تقدماً للسبب التاليين: '1' هذه البلدان ذات الدخل الأعلى كانت تعتمد بصورة مفرطة على كثافة استهلاك المواد وتنتج كميات كبيرة من النفايات والانبعاثات والتلوث - ومن ثم اتبعت مساراً لا يمكن تحمله من الناحية البيئية؛ و'2' ستكون أقل البلدان نمواً، بوصفها من الموقعين على اتفاق باريس، مطالبة بالانضمام إلى التوجه العالمي نحو الاستدامة البيئية، الأمر الذي ينطوي على جهد إضافي من جانب أقل البلدان نمواً لزيادة كفاءة استخدام الموارد، وخفض انبعاثات الكربون، وربما أيضاً انعدام قيمة أصولها من الموارد الطبيعية.

ويتعين على أقل البلدان نمواً أن توازن بين هذه الاعتبارات البيئية وحتمية تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وهو ما يستتبع بالضرورة زيادة في بصمتها الكربونية. وسيستدعي ذلك مقايضات في مساعيها من أجل تحقيق أهداف متباينة في الأجل القصير، فضلاً عن ترتيب الأولويات والإجراءات مع مرور الوقت. ويدعو تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2022* إلى تحول هيكلي يقوم على الوعي بالحاجة إلى الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون، ويعكس الخطاب الذي ظهر في الفترة الأخيرة والذي يركز على الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، ويبرز في نفس الوقت القيود التي تواجهها هذه البلدان على المستويات الدولي والإقليمي والوطني للوصول بانبعثات الكربون إلى مستوى الصفر وتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة. ويقيّم التقرير الكيفية التي يمكن بها لأقل البلدان نمواً أن تتعاطى مع هذه الظروف الصعبة التي تتسم بأولويات متنافسة، وكذلك الوسائل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعزز الجهود الرامية إلى الأخذ بنهج عادل إزاء تغيير المناخ والتنمية الخفيفة الكربون. وينبع الأساس المنطقي الكامن وراء ضرورة دعم هذه الجهود من أن أقل البلدان نمواً لم تسهم على مر التاريخ إلا بقدر ضئيل في انبعثات غازات الدفيئة العالمية، ومن ثم في تغيير المناخ، بينما تتأثر بهذا التغيير تأثراً شديداً. ولا يعني تغيير المناخ تحولاً طويلاً الأجل في درجات الحرارة فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية القصوى، مثل الجفاف والفيضانات والعواصف، بالنظر إلى أن الأرض نظام كامل متكامل.

وفي حين يمثل تغيير المناخ ورطة بالنسبة إلى جميع بلدان العالم، فإن أقل البلدان نمواً معرضة للخطر بشكل خاص لعدة أسباب:

- موقعها الجغرافي - على سبيل المثال، إن أقل البلدان نمواً الجزرية الصغيرة معرضة بشدة للفيضانات والعواصف، وأقل البلدان نمواً في أفريقيا، ولا سيما في غرب ووسط أفريقيا، معرضة بشدة للجفاف.
- لدى أقل البلدان نمواً هامش محدود للتصرف في المجال المالي لكي تعوّض عن عواقب الظواهر الجوية القصوى.
- أقل البلدان نمواً هي أساساً بلدان مصدرة للموارد الطبيعية الأولية وهي أقل اندماجاً في الأسواق الإقليمية، مما يجعلها أكثر عرضة للآثار الخارجية السلبية الناتجة عن السياسات البيئية الجديدة للشركاء التجاريين الرئيسيين. وتقدم آلية تعديل حدود الكربون التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في عام 2022 مثلاً على الأثر الذي يمكن أن تحدثه السياسات المتعلقة بالمناخ في البلدان المتقدمة النمو على أقل البلدان نمواً.

وقد أدى تغير المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل على الصعيد الدولي والتي وضعت أقل البلدان نمواً على هامش الاقتصاد العالمي وعند مستويات دخل منخفضة وعرضة للصدمة الخارجية. وفي الوقت نفسه، تملك هذه البلدان وسائل مالية ومؤسسية محدودة للتعافي من الوضع الذي هي فيه بسبب الآثار السلبية لتلك الصدمات (أي لديها قدرة محدودة على التحمل). ولدعم الحركة العالمية نحو الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون، يتعين على المجتمع الدولي أن يبدأ في معالجة أوجه عدم المساواة هذه.

التحول الهيكلي الأخضر من أجل تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على التحمل

يُفهم التحول الهيكلي الأخضر على أنه يجمع بين استراتيجية النمو الأخضر واستراتيجية التحول الاقتصادي الهيكلي. والتحول الهيكلي يعني الانتقال من أنماط الإنتاج المنخفضة الإنتاجية والكثيفة العمالة إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة الأعلى والإنتاجية الأعلى. وعادةً ما يرتبط هذا التحول، وخاصة في بداية عملية التنمية، بزيادة الإنتاج والاستهلاك على الصعيد المحلي وما يتصل بذلك من ارتفاع في انبعاثات غازات الدفيئة. لذلك، يتحقق التحول الهيكلي الأخضر بشكل أساسي من خلال السعي لتحسين كفاءة استخدام الموارد (المواد والطاقة والأراضي والمياه) على طول مسار التنمية. وتحتاج أقل البلدان نمواً (والعديد من البلدان النامية من غير أقل البلدان نمواً) بشكل خاص إلى إطار للتحول الهيكلي الأخضر في سياق ما تتخذه من قرارات ومما تضعه من سياسات لأن هذا الإطار يجمع بين العناصر التي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إليها - ولا سيما الحاجة إلى تطوير القدرة الإنتاجية والمشاركة في أشكال مرغوبة اجتماعياً من التحول الاقتصادي الهيكلي المعجل - والنظريات والممارسات التي وُضعت في سياق صنع السياسات المناخية/البيئية التي تصلح لأقل البلدان نمواً (ولكن أيضاً للبلدان الأعلى دخلاً)، مثل النمو الأخضر، والاقتصاد الدائري والأزرق، وكفاءة استخدام الموارد، والانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون.

ويعني التحول الهيكلي الأخضر أيضاً أن النمو النسبي لبعض قطاعات وأنشطة "المستقبل" الخفيفة الانبعاثات والناشئة والسريعة النمو ينبغي أن يصحبه انكماش في القطاعات "الآلية للزوال" العالية الانبعاثات والناضجة والمتداعية، مع زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، والحد من إنتاج النفايات وتوليد التلوث، وتحقيق التوازن المطلوب بين هذه العمليات وحفظ الطبيعة. وتجدر الإشارة إلى أن الأفضلية تكون أيضاً للحلول القائمة على الطبيعة، وذلك مثلاً في الزراعة وفي الاستغلال الاقتصادي للغابات. وفي المديين المتوسط والبعيد، يعني اعتماد الحلول القائمة على الطبيعة

الفصل إلى حد ما بين استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية، من جهة أولى، وعملية النمو، من جهة ثانية.

البصمة البيئية لأقل البلدان نمواً والمسارات الممكنة لانتقالها إلى اقتصاد خفيض الكربون

لا يمكن أن تكون التحذيرات الصادرة عن الأوساط العلمية والتي تضمنتها تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أكثر وضوحاً. وقد وُثق توافق الآراء داخل المجتمع العلمي بما لا يدع مجالاً للشك مدى إسهام الأنشطة البشرية في زعزعة استقرار النظام المناخي العالمي، حيث أفرز الاحترار العالمي بالفعل تأثيرات متتالية متعددة. ومن المتوقع أن تسوء مسببات الآثار المناخية في ظل الزيادات المتوقعة في درجات الحرارة العالمية، وأن تُفرز آثاراً شديدة ومترابطة وغير قابلة للإزالة في معظم الأحيان على النظم الإيكولوجية والنظم البشرية، بما في ذلك من خلال زيادة ندرة المياه، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وتزايد المخاطر المادية الناجمة عن ارتفاع مستويات سطح البحر والمخاطر المرتبطة بالمناخ. ومن المرجح أن تكون المناطق الحرجة، مثل المناطق الجبلية والغابات الاستوائية ويور التنوع الأحيائي الشديد والمناطق الساحلية المنخفضة، في قلب أزمة المناخ هذه، وستكون أقل البلدان نمواً في الواجهة.

تغير المناخ وأقل البلدان نمواً: حقائق رئيسية نمطية

على الرغم من أن المناطق القطبية شهدت احتراراً أسرع، فإن أقل البلدان نمواً أصبحت بالفعل أكثر سخونة بكثير مما كانت عليه في السابق، هذا بالإضافة إلى أنها انطلقت من درجات حرارة مرتفعة أصلاً. فقد كان متوسط درجات الحرارة الشهري لأقل البلدان نمواً في عام 2021 أعلى بمقدار 1,3 درجة مئوية مما كان عليه خلال الفترة المرجعية 1951-1980، وتجاوزت الزيادة في درجات الحرارة 1,5 درجة مئوية في 18 بلداً من أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، تسبب الاحترار العالمي في زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية والمناخية القصوى، مثل موجات الحر وهطول الأمطار الغزيرة والفيضانات والجفاف والأعاصير المدارية. ويبرز بشكل لا لبس فيه الاكتشاف المتزايد لأقل البلدان نمواً على هذه الظواهر. فأقل البلدان نمواً تمثل ما يقرب من 16 في المائة من اليابسة و14 في المائة من سكان العالم، ولكن خلال الفترة 2017-2021 عانت من 19 في المائة من العدد الإجمالي

للمخاطر المتصلة بالمناخ والطقس والمياه ومثلت 29 في المائة من السكان المتضررين على نطاق العالم. زد على ذلك أنه في حين أن أقل البلدان نمواً معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ، فإنها لا تزال تكافح أيضاً من أجل تعزيز قدرتها على الصمود في وجه المخاطر المادية ومخاطر الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون. ويُقصد بالمخاطر المادية التعرض للآثار الضارة لتغير المناخ و/أو الظواهر الجوية القصوى التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الحقيقي، وتضر بالممتلكات وتعطل التجارة. أما مخاطر الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون فتنبع من التغيرات التنظيمية والتكنولوجية والتغيرات التي تحدث في جانب الطلب والتي قد تؤثر بشكل حاد على أسعار الأصول. وفي هذا الصدد، لا تزال الفجوات القائمة منذ أمد بعيد في الهياكل الأساسية، والتحديات الاجتماعية - الاقتصادية الهيكلية، والاحتياجات الإنمائية الهائلة في أقل البلدان نمواً تقوّض قدرة هذه البلدان على التحمل.

فمن بين 1,1 مليار شخص يعيشون في أقل البلدان نمواً في عام 2020، كان ما يقدر بنحو 244 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، و466 مليون شخص من دون ربط بشبكة الكهرباء، و665 مليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب المدارة بأمان، و874 مليون شخص من دون إمكانية للحصول على الوقود النظيف وتقنيات الطهي. وتُظهر هذه الأرقام بشكل مخيف حجم الجهود التي سيلزم بذلها لبناء قدرة كافية على تحمل تغير المناخ، والشروع في عملية تحقق التكيف المستدام، وتحقيق الغايات المنصوص عليها في الهدفين 6 و7 من أهداف التنمية المستدامة. وتشير هذه الفجوات في الهياكل الأساسية أيضاً إلى تحديات محددة من حيث استيعاب الجميع والقدرة على تحمل تغير المناخ عموماً. وعادة ما تعاني المجتمعات المحلية الضعيفة التي يصعب الوصول إليها، والسكان الأصليين، والنساء، والشباب، وغيرهم من الفئات المهمشة اقتصادياً أو اجتماعياً أكثر من غيرهم بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية ومن أوجه الحرمان المتعددة المتداخلة التي يضاعف بعضها بعضاً. لذلك، غالباً ما تتأثر هذه الفئات بشكل غير متناسب بتغير المناخ الذي يسبب صدمات تعزز الأنماط الحالية لعدم المساواة وعلاقات وهياكل القوة غير المتكافئة.

ومراعاهً للخصائص الهيكلية لأقل البلدان نمواً، يجب أن يعترف الخطاب المتعلق بالانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون اعترافاً كاملاً باحتياجاتها الهائلة في مجال التنمية المستدامة، وبالأثر المدمر لاستمرار التفاوتات المناخية العالمية. ويشار في هذا الصدد إلى أن مجموع انبعاثات غازات الدفيئة التراكمية لأقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً بين عامي 1750 و2019 بالكاد يصل إلى 78 جيغاطناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، أو 3 في المائة من المجموع العالمي. وهذا الرقم يزيد قليلاً عن الرقم في اليابان، ولكنه أقل من الرقم المسجل في الصين أو ألمانيا أو المملكة المتحدة أو الهند أو الاتحاد الروسي أو الولايات المتحدة إذا أُخذت فرادى. وفي الوقت نفسه، مثلت البلدان المتقدمة النمو 1 502 جيغاطناً (58 في المائة من المجموع) والبلدان النامية من غير أقل البلدان نمواً 1 023 جيغاطناً (39 في المائة).

ويبرز التفاوت بين البلدان من حيث انبعاثات غازات الدفيئة بشكل أوضح عند تقييم الانبعاثات حسب نصيب الفرد. فمجموع انبعاثات غازات الدفيئة للفرد الواحد في أقل البلدان نمواً لم يزد إلا زيادة هامشية منذ عام 1990، حيث إن هذه البلدان، التي تنتج 1,7 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، لا تزال تمثل أقل من 30 في المائة من المتوسط العالمي. وحتى إذا نُسبت إلى أقل البلدان نمواً حصة افتراضية في ميزانية الكربون المتاحة تقوم على أساس توزيع متساو بين البلدان، تظل مستويات الانبعاثات للفرد الواحد، في المتوسط، دون العتبة الإرشادية، ومتوافقة مع الهدف المتمثل في ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. ومن ناحية أخرى، فإن نصيب الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة النمو أعلى في المتوسط بأكثر من ثلاثة أضعاف من نظيره في أقل البلدان نمواً، وهو أعلى بمقدار مرة ونصف، في المتوسط، في البلدان النامية من غير أقل البلدان نمواً. ورغم الشكوك التي تحوم حول هذه التقديرات، التي ينبغي التعامل معها باعتبارها إرشادية فقط، فإنها تشير بوضوح إلى الأهمية المركزية لمبادئ تقاسم أعباء التكيف المتمثلة في الإنصاف، والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والقدرات التي يملكها كل طرف.

استخراج رأس المال الطبيعي والموارد الطبيعية واستخدامهما

إلى جانب تغيير المناخ بالمعنى الضيق، تعتمد استدامة التنمية في أقل البلدان نمواً أيضاً على العملية ذاتها التي يتم من خلالها استخراج الموارد الطبيعية واستخدامها. وقد أدى رأس المال الطبيعي تقليدياً دوراً غير متناسب في مراكمة الثروة في أقل البلدان نمواً، ومع ذلك فإن "الإنتاجية الاقتصادية" التي حولت بها أقل البلدان نمواً مواردها الطبيعية إلى دخول واستثمارات في رأس المال المادي والبشري لا تزال مخيبة للآمال إلى حد ما. ويتأكد ذلك من تصنيف 36 من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً خلال الفترة 2018-2020 على أنها بلدان معتمدة على السلع الأساسية - أي أن أكثر من 60 في المائة من صادراتها السلعية تتألف من منتجات أولية. وقد ساهم هذا الاعتماد المتواصل على صادرات السلع الأساسية في تحديد ملامح نمط اندماج أقل البلدان نمواً في السوق العالمية، حيث اقتصر الدور الذي يضطلع به عدد كبير من هذه البلدان على توفير المواد الخام والمنتجات الوسيطة القائمة على الموارد ذات القيمة المضافة المحدودة.

هذا ما تؤكده دراسة تحليلية للأنشطة الاقتصادية لأقل البلدان نمواً ومساهمتها في التجارة الدولية من منظور إيكولوجي تركز بوجه خاص على البصمة المادية والاستهلاك المحلي للمواد (الهدفان 8 و12 من أهداف التنمية المستدامة). وتبين الأدلة المستقاة من دراسة تحليلية للمدخلات

والمخرجات تشمل مناطق عديدة وتتوسع في تناول البعد البيئي أنه في حين أن أقل البلدان نمواً سُجل لديها بعض من أدنى المستويات من حيث استخراج الموارد الطبيعية والبصمة المادية على نطاق العالم طوال الفترة 1990-2020، فإنها لا تزال تعمل كمزود صاف للسوق العالمية بمعظم الموارد الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن مستويات الاستخراج والتجارة والبصمة المادية في أقل البلدان نمواً قد زادت بالقيمة المطلقة بمقدار ثلاثة إلى أربعة أضعاف في الفترة من 1990 إلى 2020، فإن أنماط صافي التجارة لديها - أي القيمة المضافة التي تسهم بها في القيمة الإجمالية للتدفقات التجارية - والوزن النسبي مقارنة بالمناطق الأخرى ظلا دون تغيير إلى حد بعيد.

ويتوقع أن يترتب عن هذه الأوضاع أضرار رئيسيان في المستقبل. أولاً، من حيث الاستدامة، يتأثر وضع أقل البلدان نمواً تأثراً عميقاً ليس فقط بمستويات التنمية فيها، ولكن أيضاً بشروط اندماجها في السوق العالمية. وفي حين أن أقل البلدان نمواً نفسها لها بصمة محدودة - عادة ضمن الحدود الإرشادية لما يمكن أن يتحملة الكوكب في جانب المدخلات (مثل استخراج الموارد)، وكذلك في جانب المخرجات (مثل انبعاثات غازات الدفيئة) - فإن نمط تخصصها لا يزال موجهاً إلى حد كبير نحو توفير الموارد اللازمة لمستويات الاستهلاك في المناطق الأخرى (التي تحوم شكوك متزايدة حول القدرة على تحملها). ولهذا السبب، فإن أقل البلدان نمواً معنية بشكل مضاعف بالمناقشات المتصلة بفصل الموارد عن النمو/أو كفاءة استخدام الموارد، التي يحتمل أن تؤثر بصورة واضحة على اقتصادها المحلي ونشاطها الخارجي.

ثانياً، من منظور إنمائي تقليدي بحت، تعكس الأدلة الواردة في الدراسة التحليلية المذكورة التقدم البطيء الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في التحول الاقتصادي الهيكلي وبقائها رهينة القدرة على تنمية سلعها الأساسية. وبوجه عام، منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، فشلت عملية تكثيف استخراج الموارد في أقل البلدان نمواً في تحقيق تحول مجد نحو عكس دورها الهامشي في التجارة العالمية، أو إدخال تحسينات على أنماط تخصصها، أو التخفيف من القيود الهيكلية لميزان مدفوعاتها، أو الارتقاء نسبياً بوضعها ضمن سلاسل القيمة العالمية (الذي يتسم عادة بالتركز).

وفي هذا السياق، على الرغم من أن تعزيز القدرة التصديرية لأقل البلدان نمواً لا يزال يشكل أمراً بالغ الأهمية، لا بد من إيلاء اهتمام أكبر ليس فقط باستدامة أساليب الإنتاج، بل وأيضاً - وربما الأهم - بمدى إسهام الصناعات الكثيفة الاستخدام للموارد في التحول الهيكلي لأقل البلدان نمواً. وفي قطاعات "السلع الأساسية الصلبة" على وجه الخصوص (أي تلك التي تنطوي على تعدين الموارد الطبيعية أو استخراجها)، كثيراً ما أدت الصناعات القائمة على الموارد في أقل البلدان نمواً إلى ظهور مراكز معزولة، حيث تنمو جيوب من الأنشطة الموجهة نحو التصدير والعالية الإنتاجية التي عادةً ما تكون لها روابط محدودة بالاقتصاد المحلي. وما لم يظهر اتجاه معاكس من خلال زيادة القيمة

المضافة، وتعزيز روابط الإنتاج بين القطاعات، وزيادة فعالية تعبئة ريع الموارد، فإن الاستمرار في استخراج الموارد (وما ينتج عن ذلك من ضغط بيئي إضافي) قد يولد مكاسب في المدى القصير، ولكنه سيفشل في معالجة المطبات التي ينطوي عليها الاعتماد المتواصل على السلع الأساسية.

التحول الهيكلي في عصر الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون

تحدد التحديات المترابطة المتمثلة في زيادة الانكشاف على تغير المناخ، والاحتياجات الهائلة في مجال التنمية المستدامة، والاعتماد المستمر على السلع الأساسية ملامح البعد الإنمائي لأقل البلدان نمواً بشكل عام. وتساهم هذه التحديات في تضخيم المقايضات التي لا مفر منها بين العمل المتعلق بتغير المناخ والتقدم المتسارع نحو أعمال الحق في التنمية المستدامة، لأن الفشل في تحقيق التحول الهيكلي وتجاهل العلاقة بين البيئة والنظام الاجتماعي - الاقتصادي في ظل سيناريو بقاء الأمور على حالها، يؤديان في نهاية المطاف إلى زيادة مخاطر سوء التكيف. وإزاء هذه الخلفية، ما فتئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يدعو منذ أمد بعيد إلى زيادة التركيز على القدرة الإنتاجية والتحول الهيكلي الأخضر، ولا تزال هذه التوصية وجيهة اليوم كما كانت دائماً. بيد أن أي برنامج مماثل يفضي إلى تحقيق التحول في المدى البعيد يجب أن يراعي التطورات الجارية في الاقتصاد العالمي مراعاة كاملة، ولا سيما ما يتعلق بحتمية التصدي لتغير المناخ وتعزيز ممارسات الإنتاج المستدامة.

وعلى الرغم من أن الالتزامات التي أخذت على نطاق العالم حتى الآن لا ترقى بالمرة إلى ما هو مطلوب لتحقيق الأهداف المنشودة في اتفاق باريس، يمكن القول إن الانتقال نحو اقتصاد خفيض الكربون اكتسب زخماً متواصلاً على مدى العقد الماضي في مختلف أنحاء العالم، لدرجة أن بعض الكتاب يتحدثون اليوم عن نشأة "نموذج تكنولوجي اقتصادي أخضر". وفي حين يعلمنا التاريخ أن عملية مماثلة قد تستغرق عدة عقود - لا سيما فيما يتعلق بالانتقال في مجال الطاقة - فإن من الواضح أن هذه التطورات سٌفرزت حتماً آثاراً بعيدة المدى على آفاق التنمية وخيارات التحول الهيكلي لأقل البلدان نمواً، سواء أكان ذلك من خلال تغيرات خارجية المنشأ في السياق الدولي أو من خلال تغيير هيكل داخلي وخيارات مقصودة في مضمار السياسة العامة. ومن المتوقع أن تؤثر التغيرات الجارية في أنماط الاستهلاك، والأطر التنظيمية، والخيارات التكنولوجية، والمشهد العام لتمويل التنمية المستدامة على المزايا النسبية القائمة وتفضي إلى تحول الموارد الإنتاجية من الصناعات العالية الانبعاثات (الصناعات الآيلة للزوال) إلى الصناعات المنخفضة الانبعاثات (صناعات المستقبل). وستؤثر عملية التغيير الهيكلي هذه، إلى جانب التغيرات في الظروف البيئية، أيضاً على

الحوافز الاقتصادية في القطاعات الكثيفة الاستخدام للموارد، مع ما يترتب على ذلك من آثار متباينة عبر قطاعات ومناطق محددة، حسب درجة التفاعل بين الأبعاد المذكورة أعلاه.

ومن منظور أقل البلدان نمواً، ستطرح هذه التطورات تحديات خطيرة وستوفر فرصاً أيضاً. فمن ناحية، من المرجح أن تستتبع حتمية الاستدامة مزيداً من الضغط على القطاعات الآيلة للزوال، التي أدى بعضها حتى الآن دوراً حاسماً بالنسبة إلى اقتصادات أقل البلدان نمواً. وقد تشمل التحديات المحتملة زيادة في تقلب الأسعار أو أصولاً عالقة، وخاصة فيما يتعلق بقطاعات الوقود الأحفوري. وعلاوة على ذلك، تواجه أقل البلدان نمواً أيضاً تحديات في التحول بسرعة نحو قطاعات "أكثر مراعاة للبيئة" مقارنة بالبلدان الأخرى ذات الاقتصادات والقدرات التكنولوجية الأكثر تطوراً. لذا، قد تكون أقل البلدان نمواً معرضة بشدة للمخاطر التي ينطوي عليها الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون نتيجة انخفاض العمالة والإيرادات والنقد الأجنبي في الصناعات الآيلة للزوال.

ومن ناحية أخرى، إن ظهور نموذج تكنولوجي اقتصادي جديد قد يفسح المجال أمام مسارات جديدة وأكثر استدامة من تلك التي اتبعتها الاقتصادات المتقدمة. ويمكن أن تساهم صناعات المستقبل في ظهور "أبطال" جدد، وأن تعزز تحسين الإنتاجية، وتشجع على تكثيف الروابط الإنتاجية بين القطاعات. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يستفيد العديد من أقل البلدان نمواً من ظهور قطاع لا مركزي لتوليد الكهرباء يقوم على الطاقة المتجددة، أو من الممارسات الزراعية التي تجمع بين التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره والروابط المتينة بين القطاعات (بدءاً من الاستزراع النباتي والسماكي أو التجهيز الزراعي إلى أنشطة توليد الكهرباء القائمة على الكتلة الأحيائية وإعادة تدوير المغذيات).

وستتوقف قدرة أقل البلدان نمواً على استغلال هذه "الفرص الخضراء" جزئياً على خيارات السياسة العامة ذات الصلة على الصعيدين المحلي والدولي. بيد أن ذلك سيتطلب، أولاً وقبل كل شيء، دراسة عملية للخصائص الهيكلية لكل بلد وأبعاده الإنمائية. ويترجم ذلك إلى ثلاثة اتجاهات هامة في أي برنامج عمل من أجل التحول الهيكلي الأخضر: '1' تعزيز الهياكل الأساسية القادرة على تحمل تغير المناخ كخطوة رئيسية لتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وبناء القدرة على التحمل على الصعيد المحلي؛ و'2' إقامة الروابط بين التنمية والتكامل الإقليمي لتعزيز التنوع الاقتصادي وإضافة القيمة على الصعيد المحلي؛ و'3' السياسات الصناعية الخضراء لتسخير الديناميكية المتوقعة للقطاعات الخضراء بشكل استراتيجي وتسريع نشر التقنيات المتقدمة الأكثر مراعاة للبيئة.

كيف يمكن للسياسات التجارية لشركاء أقل البلدان نمواً التجاريين أن تعيق التحول الهيكلي الأخضر في هذه البلدان

لا تتبع المخاطر المتصلة بالتحول الهيكلي من خيارات أقل البلدان نمواً في مضمار السياسة العامة والإجراءات التي قد تتخذها في إطار متعدد الأطراف فحسب، بل يمكن أن تتبع أيضاً من الإجراءات التي يتخذها شركاؤها التجاريون والماليون من دون أي تنسيق. وهذا يعكس الترابط العالمي الذي اشتد مع تطور سلاسل القيمة العالمية وتزايد التدفقات المالية الدولية. وفي هذا السياق، قد يؤثر جيل جديد من السياسات البيئية للشركاء التجاريين الرئيسيين على أنماط صادرات أقل البلدان نمواً. وقد أجرى الأونكتاد دراسة تحليلية بالاستناد إلى نموذج تجاري تقليدي لدراسة الأثر المحتمل على الأنماط التجارية لأقل البلدان نمواً الذي قد يترتب عن جيل جديد من السياسات البيئية التي تهدف إلى توسيع نطاق انبعاثات الكربون الخاضعة للمراقبة، على الرغم من خطر تسرب الكربون وغير ذلك من العواقب غير المرغوب فيها التي قد تترتب عن تشدّد سياسات انبعاثات الكربون بين البلدان. ويحدث تسرب الكربون عندما تقضي الإجراءات المتخذة في البلدان التي تنفذ سياسات صارمة فيما يتعلق بانبعاثات الكربون إلى زيادة في الانبعاثات في أماكن أخرى كنتيجة مباشرة لزيادة تكلفة إجراءات التخفيض في البلد الذي يخضع للتنظيم.

وتوفر آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي دراسة حالة إفرادية. فهي تجسد أكثر سياسات الكربون تطوراً بين ائتلاف من البلدان، ولكن البلدان التجارية الكبيرة الأخرى أيضاً بدأت تفكر في اعتماد خطط مماثلة. ويركز هذا التحليل على خطة الاتحاد الأوروبي لأنه شريك تجاري هام لأقل البلدان نمواً وألبته هي واحدة من أكثر الآليات تطوراً. ولذلك فإن الانطلاق من دراسة آلية الاتحاد الأوروبي يسمح بإجراء تحليل أكثر دقة للأثر المحتمل لهذه الأنواع من السياسات.

وتشمل القائمة الأولية للقطاعات التي تستهدفها آلية الاتحاد الأوروبي الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة والألمنيوم وتوليد الكهرباء. ويمكن أن يكون الأثر غير المباشر لسياسة بهذه الأهمية مدمراً لأقل البلدان نمواً نظراً للروابط التجارية المعقدة بين أقل البلدان نمواً والبلدان التي قد تخالف هذه السياسة. ولفهم الآثار التجارية، استُخدم نموذج استقطاب هيكلي لشرح الأنماط التجارية السائدة بين أقل البلدان نمواً وشركائها من البلدان المتقدمة النمو. ثم وُسع نطاق التحليل ليشمل تحديد الأثر المحتمل لتنفيذ السياسات على انبعاثات الكربون والانبعاثات النسبية باستخدام أدوات السياسة التجارية. ومن الأهمية بمكان أن يشمل التحليل جميع الشركاء التجاريين لأن الانتشار

الجغرافي للبلدان المتأثرة بهذه السياسات سيحدد الأثر الصافي على الصادرات من أقل البلدان نمواً. وأخيراً، استخدم إطار دراسة تحليلية للمدخلات والمخرجات تشمل مناطق عديدة وتتوسع في تناول البعد البيئي لتوضيح أثر النتائج غير المباشرة لسياسة الكربون على مختلف القطاعات. وركز التحليل على الصلات المتبادلة بين قطاعات الإنتاج في أقل البلدان نمواً وشركائها التجاريين.

الصادرات والتدفقات المادية من أقل البلدان نمواً

يوضع نموذج للطلب على الصادرات لتحديد العوامل التي تؤثر على الصادرات من أقل البلدان نمواً. وهذه هي الخطوة الأولى نحو توضيح العلاقة بين الأنماط التجارية لأقل البلدان نمواً والعواقب المحتملة لتغيير النظام التجاري لدى شركائها التجاريين. وتحدد أنماط التجارة بعوامل مختلفة، بما في ذلك القرب من الأسواق المتنامية، وسياسات البلدان الشريكة، ومدى تطور سلاسل التوريد العالمية التي يشارك فيها بلد ما، ومستوى مشاركته، ومستويات دخل المستهلكين وأفضليتهم في سوق المقصد. وقد يهيمن المنتج الذي تتوافر فيه مزايا التكلفة على التجارة إذا كانت تفضيلات المستهلكين متطابقة. فالمسافة بين البلدان ترفع تكاليف التجارة، ولكن الكفاءة الإنتاجية قد تقلل إلى حد كبير من الجوانب السلبية المرتبطة بالتكلفة التي تنعكس في تكاليف النقل أو التدابير المرتبطة بالبعد، وغيرها من الخلافات المتعلقة بالتجارة.

وتقلل تكلفة التجارة (كما تحددها المسافة) الطلب على الصادرات من أقل البلدان نمواً بنفس القدر تقريباً الذي يخفزه الأثر الإيجابي لحجم سوق الشريك التجاري. فزيادة المسافة بين شريكين تجاريين بنسبة 1 في المائة تخفض صادرات أقل البلدان نمواً بنسبة 2,2 في المائة، في حين أن الزيادة بنسبة 1 في المائة في حجم أسواق الشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً ترفع صادرات هذه البلدان بنسبة 2,4 في المائة. ويمثل هذان المتغيران أهم عاملين يؤثران على التجارة. وما يمكن استخلاصه هو أن قدرة أقل البلدان نمواً على توريد الصادرات يمكن أن يقوضها بعدها عن الأسواق الإقليمية الرئيسية لأن طول المسافة يرفع تكاليف التجارة. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان التي تقع على مسافة أقرب من الأسواق الكبيرة ستكون في وضع أفضل لإقامة علاقات تجارية مفيدة مع تلك الأسواق. ويزيد القرب من الكتلة الاقتصادية التي تتيحها الأسواق الكبرى من قدرة البلدان على إقامة روابط تجارية، ومن ثم تحسين اللوجستيات التجارية، في حين يمكن لنظم المرور العابر وممرات النقل أن تيسر التجارة وتحسن القدرة التنافسية للصادرات.

وقد تطورت أنماط التجارة بين أقل البلدان نمواً والاتحاد الأوروبي كنتيجة للأهمية المتزايدة لصادرات أقل البلدان نمواً من المصنوعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والموارد. وفي عام 2020،

شكلت الألياف النسيجية والمغزولات والأقمشة والملابس 91 في المائة من الصادرات المصنعة من أقل البلدان نمواً إلى الاتحاد الأوروبي. وتمثل هذه السلع مصنوعات لا تعتمد على تكنولوجيا متطورة وتتسم بمستويات منخفضة نسبياً من حيث مرونة الدخل وتخضع لمجموعة من قواعد المنشأ والهوامش التي تحد من التجارة. وتطبق قواعد أفضل على أقل البلدان نمواً منها على البلدان المصدرة الأخرى، بيد أن هذه المسألة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى بعض أقل البلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي نفس الوقت، ما انفكت تترادف بقوة صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق بلدان أخرى غير البلدان المتقدمة النمو. وتتألف الصادرات المصنعة من أقل البلدان نمواً إلى المناطق الأخرى غير الاتحاد الأوروبي أساساً من الألياف النسيجية والمغزولات والأقمشة والملابس (75 في المائة من صادرات الصناعات التحويلية إلى الأمريكتين و60 في المائة إلى آسيا في عام 2021)، باستثناء أفريقيا (حيث لا تمثل سوى 13 في المائة).

ولاستكمال توصيف تجارة السلع في أقل البلدان نمواً، درس الأونكتاد أنماط الانبعاثات المرتبطة بهذه السلع المتداولة. ويبين التحليل أن الانبعاثات المرتبطة بالصادرات تتبع نمطاً مشابهاً للنمط الذي كشفت عنه الدراسات التي أجريت حتى الآن على التجارة في السلع. ويزداد تدفق الانبعاثات المرتبطة بالصادرات أيضاً مع زيادة حجم سوق البلد المستورد، ولكنه يتقلص بحسب المسافة الثنائية بين الشركاء التجاريين. غير أنه بالمقارنة مع التجارة في المنتجات، فإن القطاعات التي تنطوي على انبعاثات مرتبطة بالصادرات تتأثر أكثر بالمسافة الثنائية بين الشركاء التجاريين. ففي هذه الحالة، تؤدي الزيادة بنسبة 1 في المائة في المسافة الثنائية إلى انخفاض الانبعاثات المرتبطة بالصادرات بنسبة 3 في المائة.

ويشير نموذج الانبعاثات إلى أن الأخذ بسياسة بيئية تستهدف الانبعاثات المرتبطة بالصادرات قد يشوه التجارة ويؤدي إلى تقادم كثافة الانبعاثات في البلدان المصدرة. ومن شأن هذه الإجراءات أن تخلف نتائج كارثية إذا ما كان الهدف المنشود من هذه السياسة هو نقل الصناعات القادرة من البلدان المتقدمة النمو إلى أقل البلدان نمواً كوسيلة تعتمد عليها البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزامها العالمي بخفض الانبعاثات. ومن شأن تكثيف الانبعاثات أن يضع أقل البلدان نمواً على مسار تصنيع لا يمكن تحمله ما لم ترفع هذه البلدان معاييرها البيئية. ومع ذلك، قد يكون الحافز على التصنيع بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل أكثر جاذبية في المدى القصير من الحاجة الملحة إلى التحرك نحو تحول هيكل أكثر مراعاةً للبيئة. وهذا يستدعي مزيد التعمق في التفكير بشأن الخيارات المتاحة لأقل البلدان نمواً من أجل الاتجاه نحو تحقيق تحول هيكل أخضر بالاستناد إلى أهمية القطاعات المشمولة بالجيل الجديد من السياسات التي تستهدف انبعاثات الكربون المرتبطة بالتدفقات التجارية.

الأثر المحتمل لخطط تعديل حدود الكربون

وضع الأونكتاد سيناريوهين لمحاكاة الأثر المحتمل لآليات تعديل حدود الكربون. ويفترض السيناريو الأول حدوث انخفاض في الطلب من الاتحاد الأوروبي على السلع المصنفة على أنها ملوثة، كما يفترض أن التغيير في الطلب سوف يمتد ليشمل بقية اقتصادات العالم بغض النظر عن الإعفاءات التي قد تكون معروضة على مجموعات بلدان معينة في إطار آلية تعديل حدود الكربون (مثل أقل البلدان نمواً). ويفترض السيناريو الثاني أن تكون أقل البلدان نمواً غير معفاة وأن تفرض ضريبة كربون على صادرات السلع المصنفة على أنها "سلع قدرة" لامثال المعايير البيئية للاتحاد الأوروبي.

ويؤدي انخفاض الطلب بنسبة 1 في المائة في القطاعات التي تُعتبر كثيفة الكربون إلى انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي في 21 بلداً (من أصل 38) من أقل البلدان نمواً، مع بقاء الأمور على حالها في ثمانية من أقل البلدان نمواً، وتحقيق بعض الأرباح في تسعة بلدان (بما في ذلك أنغولا وبوتان وتوغو ومالي ومدغشقر). وبالنسبة إلى بوتان وتوغو، تمثل الصناعات الاستخراجية القطاعات التي ستفسي إلى تحقيق أرباح. وتتغير قيمة الخسائر التي تتكبدها أقل البلدان نمواً (أو الأرباح التي تحققها) تناسباً حسب انخفاض الطلب الوسيط من الاتحاد الأوروبي.

ثم إن العمل بمعدل ضريبي يأخذ في الحسبان الانبعاثات المرتبطة بالسلع الوسيطة المستوردة يؤثر بدرجة كبيرة على الأسعار النسبية بالنسبة إلى جميع أقل البلدان نمواً ويكشف عن اعتمادها الشديد على الواردات، حتى في القطاعات ذات الانبعاثات الإيجابية. ويصح هذا بشكل خاص في حالة كل من إريتريا وبوتان وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنغال، وغينيا وليبيريا والنيجر. وتشهد إثيوبيا وغينيا ومالي وملاوي وموريتانيا وهاتي واليمن زيادات متواضعة جداً في الأسعار كنتيجة لانخفاض كثافة انبعاثاتها من الكربون مقارنة بأقل البلدان نمواً الأخرى. وقد يُعزى ذلك أيضاً إلى انخفاض محتوى الكربون في السلع الوسيطة التي تستوردها هذه البلدان. ويتمثل الشاغل الرئيسي الذي يثيره فرض ضريبة كربون معدلة في التكلفة التي سيتكبدها المنتجون والمستهلكون على حد سواء حيث ينتقل أثر هذه الضريبة عبر سلسلة القيمة بأكملها من الإنتاج إلى الاستهلاك.

الآثار المترتبة عن السياسات التجارية للشركاء

يبرز التوصيف الوارد أعلاه لأنماط التجارة في أقل البلدان نمواً مدى اعتماد هذه البلدان على تصدير السلع الأساسية الأولية ومدى مساهمة تكاليف التجارة والإخفاق في تحقيق التكامل

التجاري في تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية. ويمكن أن ترفع أقل البلدان نمواً حصتها في التجارة العالمية عن طريق بناء علاقات أوثق مع البلدان القريبة جغرافياً، ومن ثم ينبغي أن ينصب تركيز سياساتها على تكتيف التجارة والتعاون داخل المنطقة مع البلدان المجاورة وعلى تحسين نوعية المنتجات والهياكل الأساسية وزيادة تنوعها لإطلاق العنان للتجارة داخل المنطقة.

وقد يؤدي العمل بآلية تعديل حدود الكربون إلى تشويه التجارة عموماً بسبب الطبيعة التمييزية لضرائب الكربون المطبقة على الواردات. وعلى سبيل المثال، لما كانت القطاعات المقابلة في البلدان الشريكة لم تصل بانبعثاتها من الكربون إلى مستوى الصفر، فإن السياسات التي تقوم على آليات من قبيل آلية تعديل حدود الكربون التي تسبب تفاوتات في التكاليف التي يتحملها المصدرون قد تؤدي إلى تفاقم الاختلالات التجارية لأقل البلدان نمواً ويمكن أن تقضي إلى سيناريو "السباق نحو القاع". هذا ما يؤكد تحليل تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2022*، الذي يبين أن أقل البلدان نمواً تعتمد على الاستيراد حتى في القطاعات المصنفة على أنها قادرة، ولكنها تصدر المواد الخام إلى هذه القطاعات. وسيكون الأثر الصافي لسياسة قائمة على آلية تعديل حدود الكربون سلبياً بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً حتى لو كانت معفية بشكل مباشر من تطبيق هذه السياسة. زد على ذلك أن الصناعات الناشئة في قطاعات الأسمت والأسمدة والمعادن المستهدفة قد لا تجتذب الاستثمار الذي تشتد الحاجة إليه في هذه القطاعات، لأن المستثمرين في جميع أنحاء العالم يعلمون مسبقاً الآثار التي تنطوي عليها سياسة قائمة على آلية تعديل حدود الكربون.

سبل المضي قدماً

يشكل أثر تغير المناخ بالنسبة إلى معظم أقل البلدان نمواً تهديداً وجودياً لمجتمعاتها المحلية وآفاق التنمية الاقتصادية في المدى البعيد. وفي العقدين الماضيين، شهدت بعض أقل البلدان نمواً ندرة المياه والجفاف بصورة متزايدة، في حين شهدت بلدان أخرى تزايد الفيضانات. هذه العوامل الخارجية السلبية الناجمة عن تغير المناخ، إلى جانب انخفاض القدرة المؤسسية على التغلب عليها، لها آثار سلبية غير مباشرة على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل الدوحة فيما يتعلق بالصحة والأمن الغذائي والحد من الفقر.

ومقارنةً بمجموعات البلدان الأخرى، لا تزال أقل البلدان نمواً تعتمد بشكل غير متناسب على رأس المال الطبيعي للحفاظ على ثروتها. ومع ذلك، ففي إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قادت أقل البلدان نمواً جهود الدعوة من أجل زيادة الطموحات العالمية للحد

من الاحترار بما يتماشى مع الهدف الذي رسمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والذي يتمثل في 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2030. وتجدر الإشارة إلى أن أقل البلدان نمواً لا تعتزم بالمرّة الاستفادة بالمجان من الإجراءات التي تتخذها بلدان أخرى للتخفيف من آثار تغير المناخ، بل إنها تبنت موقفاً مفاده أن الفوائد البيئية لاتفاق دولي ملزم للحد من انبعاثات الكربون الضارة تفوق التكاليف التي تتحملها اقتصاداتها الوطنية. وبالنظر إلى أن ارتفاع مستوى انبعاثات غازات الدفيئة العالمية مشكلة لا تتحمل أقل البلدان نمواً المسؤولية عن ظهورها، ومع ذلك فهي متضررة بصورة غير متناسبة من تداعيات تغير المناخ، تستحق أقل البلدان نمواً معاملة خاصة وتفضيلية ودعمًا سخياً لتحسين جهودها الرامية إلى خفض انبعاثات الكربون من الفشل.

وقد طمست نتائج مؤتمر المناخ الذي عُقد في دربان في عام 2011 (الدورة 17 لمؤتمر الأطراف) إلى حد ما الفرق بين المسؤوليات المتعلقة بالعمل المناخي التي تقع على عاتق الأطراف المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمسؤوليات التي تتحملها الأطراف غير المتقدمة النمو، لكن نتائج تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2022* تؤكد أن مبدأ الاتفاقية المتمثل في المسؤوليات المتباينة وقدرات كل طرف هو مبدأ عادل. وفي الوقت الذي تتراجع أهمية تعددية الأطراف بشكل متزايد بسبب المصالح الجيوسياسية والمتصلة بالأمن القومي، يؤكد التحليل الحالي أهمية أن تنظر جميع الأطراف إلى الاتفاقية على أنها صك عادل. وقد رسمت أقل البلدان نمواً لنفسها أهدافاً طموحة لخفض الانبعاثات في مساهماتها المحددة وطنياً. ولكن الحيلولة دون ارتفاع درجة الحرارة العالمية بأكثر من 1,5 درجة مئوية عن مستويات ما قبل العصر الصناعي تتوقف على مدى استعداد البلدان التي تساهم بأكثر قدر من الانبعاثات الضارة - ومن ثم يكون لها التأثير الأكبر على تغيير مسار تغير المناخ - لتولي زمام المبادرة في مجال العمل المناخي على الصعيد العالمي.

ويمكن الاعتماد على النتائج التي توصل إليها تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2022* لمساعدة مؤتمرات المناخ المقبلة على القيام بما يلي: '1' دراسة المزايا التي ينطوي عليها تنوع مقاييس الكربون وآثارها على توجيه التدفقات المالية إلى بعض البلدان على حساب بلدان أخرى؛ و'2' تحديد البلدان، المطالبة في المقام الأول بإزالة التلوث، التي يمكنها أن تقدم أكبر المساهمات الهادفة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ على نطاق العالم؛ و'3' تحديد الكيفية التي يمكن بها مكافأة البلدان التي تساهم بأكثر من حصتها العادلة مكافأة أفضل. وفي هذا السياق، فإن أقل البلدان نمواً، التي تساهم بأكثر من حصتها العادلة من المسؤولية، تقدم لباقي العالم خدمة لا نظير لها.

ومن خلال الوفاء بواجب دعم أقل البلدان نمواً وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ستستثمر الأطراف الصناعية استثماراً فعالاً في أمنها ودفاعها. وتوسيع ومضاعفة جهودها في مجالات التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً،

ستعزز الأطراف الصناعية، في الوقت نفسه، الطموح العالمي المتعلق بالتصدي لتغير المناخ. وتتعلق المسألة هنا بإيجاد نظام فعال لتغير المناخ على الصعيد العالمي يكون قادراً على تحديد القضايا التي تشكل حواجز أمام انتقال عادل إلى اقتصاد خفيض الكربون وحلها.

ويطلب تحقيق التحول الهيكلي الأخضر لاقتصادات أقل البلدان نمواً إقامة توازن بين عملية صنع السياسات المحلية في أقل البلدان نمواً والدعم المقدم من المجتمع الدولي في ميادين البيئة والتجارة والتمويل والتكنولوجيا. ولذلك، يعرض النص التالي بعض الإجراءات التي تمس الحاجة إليها على الصعيدين المحلي والعالمي والتي يمكن أن تشكل استراتيجيات يعزز بعضها بعضاً.

التحديات التي تعترض أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحقيق انتقال عادل إلى اقتصاد خفيض الكربون

تواجه أقل البلدان نمواً مجموعة معقدة من التحديات المتشابكة التي تشكل تهديدات خطيرة لمساراتها الإنمائية، ومع ذلك ليس أمامها سوى خيارات محدودة من حيث المسارات التي يمكنها أن تتبعها لخفض انبعاثات الكربون. وتختلف المخاطر التي تهدد أقل البلدان نمواً اختلافاً كبيراً عن الأثر المتوقع على الاقتصادات الأكثر تقدماً، التي تتمتع بقدرات متنوعة تمكنت من مراكمتها عبر التاريخ ويمكن أن تساعد على توسيع خياراتها في مجال خفض انبعاثات الكربون. وفيما يلي الديناميات الرئيسية التي تضطر أقل البلدان نمواً إلى دفع ثمن باهظ بشكل غير متناسب من أجل التصدي لتغير المناخ:

- إن نمط التخصص في اقتصادات أقل البلدان نمواً يجعل منها إلى حد كبير مزوداً صافياً للموارد الأولية. وتتطوي صادرات أقل البلدان نمواً على كمية كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة، وغالباً ما تشكل مدخلات في سلاسل القيمة العالمية الكثيفة الكربون (مثل المعادن والفلات والوقود). ونتيجة لذلك، ستؤثر الحركة العالمية للحد من انبعاثات الكربون سلباً على قطاعات التصدير في أقل البلدان نمواً. وهذا يعني ضمناً مقايضات بين العمل المناخي، من ناحية، وأهداف السياسة التجارية لتعزيز الصادرات، من ناحية أخرى. وينطوي، على أقل تقدير، على تحول جذري في تكوين صادرات أقل البلدان نمواً ويعزز الخطاب الذي يحث هذه البلدان على إعطاء الأولوية للاستثمارات في بناء قدرات

إنتاجية جديدة وتوسيع القدرة الإنتاجية القائمة، ولا سيما في الأنشطة الخفيفة الكربون (أي صناعات المستقبل).

حتى الآن، لم تحظ تدابير التكيف بنفس القدر من الأهمية الذي حظيت به تدابير التخفيف من حيث الدعم الدولي. ولا يتعلق الأمر هنا بالتمويل فحسب، وإنما أيضاً بتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتنمية القدرات والمساعدة التقنية.

لا يوجد حتى الآن اتفاق دولي بشأن تكاليف التمويل المتعلقة بالخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر السريعة الحدوث المتصلة بتغير المناخ. فأقل البلدان نمواً تمثل ما يقرب من 22 في المائة من جميع البلدان التي تصدر أكبر عدد من النداءات المتكررة للحصول على أموال (أكثر من 10 نداءات لكل بلد) من أجل التصدي للأزمات الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى. وقد قُدرت التكلفة الاقتصادية للظواهر الجوية القصوى في عام 2021 وحده بنحو 329 مليار دولار على مستوى العالم، وهي ثالث أعلى تكلفة لأي عام على الإطلاق. ويعادل هذا الرقم تقريباً ضعف مجموع المعونة التي قدمتها الدول المتقدمة النمو إلى العالم النامي في ذلك العام.

على مدى العقود الثلاثة المقبلة، سيكون لبعض أقل البلدان نمواً دورٌ في تلبية الاحتياجات العالمية من المعادن الحيوية اللازمة لخفض انبعاثات الكربون من وحدات الطاقة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن الطلب السنوي من تكنولوجيات الطاقة النظيفة سيتجاوز 400 مليار دولار بحلول عام 2050. وفي حين يمكن أن يفتح هذا الطلب فرصاً للتجارة ولاكتساب قدرات جديدة، قد يعوق أيضاً قدرة أقل البلدان نمواً على التخلص من الحلقة المفرغة للاعتماد على السلع الأساسية.

قد تواجه أقل البلدان نمواً التي تعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية العالية الانبعاثات الكربونية قيوداً مالية شديدة إذا توقف استخراج هذه السلع بصورة مفاجئة. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يضمن إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان يتركز في السابق في الصناعات ذات البصمة الكربونية العالية في مجالات بديلة في الاقتصاد المحلي لأن رؤوس الأموال والموارد الأخرى لا تتدفق بسهولة إلى قطاعات جديدة.

أقل البلدان نمواً معرضة بشدة للصدمات التجارية. وأي اتفاقات تجارية تستهدف الانبعاثات المرتبطة بالصادرات في القطاعات الاستخراجية يمكن أن يكون لها أثر مدمر على أقل البلدان نمواً، حتى وإن كانت معفاة بصورة غير مباشرة، فضلاً عن تأثير هذه الاتفاقات الكبير على الأسعار النسبية لجميع أقل البلدان نمواً. وهذا يؤكد كذلك الدوامية التي تهدد أقل البلدان نمواً بصورة متزايدة والحاجة إلى أن يعيد الشركاء التجاريون النظر في التدابير البيئية الانفرادية التي تستهدف التجارة الدولية.

• بالنظر إلى أن انبعاثات الكربون المرتبطة بالتجارة تتبع الاتجاه العام في الصادرات، فإن أقل البلدان نمواً ستتمتع بأفاق تجارية جيدة إذا ما ركزت على زيادة التجارة داخل المنطقة والتجارة في السلع الوسيطة ذات القيمة العالية. وتتيح الواردات عموماً الاستفادة من وصول أفضل و/أو أرخص إلى التكنولوجيا (بما في ذلك التكنولوجيا الخضراء) والسلع الرأسمالية ورأس المال المتداول، وهذه كلها عناصر ضرورية للتحويل الهيكلي الأخضر. وينبغي أن يقترن تكثيف العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب بجهد يرمي إلى تحسين نوعية الروابط التجارية والاستثمارية والتكنولوجية مع البلدان المتقدمة النمو، بحيث تسهم هذه الروابط في التعجيل بعملية انتقال أقل البلدان نمواً إلى اقتصاد خفيض الكربون.

سياسات التحويل الهيكلي المحلية من أجل الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون

لن يكفي خفض انبعاثات الكربون في حد ذاته لمعالجة الاختناقات الهيكلية القائمة التي تعاني منها اقتصادات أقل البلدان نمواً. ولا يزال التنوع والانتقال إلى هياكل إنتاج أكثر تطوراً من خلال التحويل الاقتصادي الهيكلي أنجع وسيلة للحد من الفقر. وما لم تُتخذ خطوات لتحقيق هذه الغاية، فإن سكان أقل البلدان نمواً سيفتقرون، شأنهم شأن اقتصادات هذه البلدان، إلى ما يلزم من وسائل وقدرة على الصمود لإدارة المخاطر المناخية على نحو أفضل والتكيف معها والاستجابة لها مسبقاً.

وتمشياً مع مختلف مقررات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نحتاج أقل البلدان نمواً، في سياق التصدي لتغير المناخ، إلى اعتماد سياسات "التنمية أولاً"، بما في ذلك في مجالي التخفيف من آثار تغير المناخ والتمويل المناخي. وعلى صعيد التخفيف، ينبغي إعطاء الأولوية للسياسات العامة التي تفعّل السياسات الصناعية الخضراء التي تعجّل عملية الانتقال من الصناعات كثيفة الكربون الآيلة للزوال إلى صناعات المستقبل الخفيفة الكربون، مع مراعاة الفرص التي يخلقها الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون على الصعيدين المحلي والدولي. ويتطلب هذا الجهد التركيز تركيزاً استراتيجياً على تشجيع اعتماد التكنولوجيا والابتكار، وعلى تهيئة بيئة مواتية للارتقاء بالتكنولوجيا والنهوض بالابتكار. ولدى تنفيذ هذه السياسات، يمكن أن تستفيد أقل البلدان نمواً من أوجه المرونة التي تتمتع بها في إطار منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تشمل السياسات الصناعية الخضراء تدابير للنهوض بزيادة الأعمال المحلية على نطاق أوسع، وزيادة رصيد المهارات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجيع البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص، وتوفير الهياكل الأساسية اللازمة لدعم هذه السياسات.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً للأثر الكبير للمشتريات الحكومية على التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً، يمثل استخدام المشتريات الحكومية لتحقيق غايات استراتيجية هدفاً محدداً يمكن أن يساعد على التعجيل بالتحول الهيكلي الأخضر وإحداث تغيير إيجابي من جانب الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين من خلال السياسات العامة. ولما كانت السياسات المصممة تصميماً جيداً غير كافية لتحقيق التحول الهيكلي الأخضر القابل للاستمرار، فإن أقل البلدان نمواً ستحتاج أيضاً إلى إعطاء الأولوية لتنمية القدرات المؤسسية في العديد من المجالات ذات الأولوية التي تتسم بالأهمية لتحديد خيارات مسارات التنمية الخفيفة الكربون وتخطيطها ورصدها ومراقبتها. وعلاوة على ذلك، سيتعين على أقل البلدان نمواً أن تعطي الأولوية لتعزيز قدرتها على تحسين المصادر الجديدة لتعبئة الموارد المحلية والاستفادة منها للمساعدة في تمويل انتقالها إلى اقتصاد خفيض الكربون، لأن احتياجاتها من التمويل الإنمائي تتجاوز بكثير ما تتلقاه من مساعدة إنمائية رسمية، في حين أن احتمالات الحصول على المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية (والميسرة الشروط) ضئيلة. وستشمل الإجراءات المطلوبة إصلاح نظام الضرائب، ومضاعفة الجهود الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة والقضاء عليها في نهاية المطاف، وتعديل أدوار مصارف التنمية العامة والمصارف المركزية. ويؤدي تحديث إدارة الجمارك - وهو مجال يساعد فيه الأونكتاد 101 بلد وإقليم نام، بما في ذلك أربعة أحماس أقل البلدان نمواً - دوراً هاماً في هذا السياق، لأنه يعزز تحصيل الضرائب ويثبط التدفقات غير المشروعة.

إعادة تشغيل آليات الدعم الدولي والتمويل المناخي

يستدعي خفض انبعاثات الكربون "إعادة تشغيل النظم" التي يقوم عليها الدعم الدولي المقدم لأقل البلدان نمواً. ويتعين على المجتمع العالمي أن يدرك أن الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون سيتم حتماً بسرعات مختلفة. ولذلك، يجب أن يقدم المجتمع العالمي دعماً إنمائياً طويل الأجل يكون محدد الأهداف ويتسم بقدر كاف من المرونة للتصدي لمجموعة متنوعة من التحديات الإنمائية العميقة التي تواجهها أقل البلدان نمواً. ومن المرجح أن يستتبع ذلك التزاماً وعدداً من الإجراءات من جانب الشركاء الإنمائيين على عدة جبهات لتوسيع نطاق المعاملة الخاصة والتفضيلية لتشمل أقل البلدان نمواً، بما في ذلك فيما يتعلق بتمويل التنمية، وتنفيذ سياسات تجارية مواتية وإجراءات أكثر فعالية في مجال نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات.

وسيستلزم توفير دعم إنمائي طويل الأجل يكون محدد الأهداف ويتسم بقدر كاف من المرونة من أجل تنمية أقل البلدان نمواً وفاءً للشركاء الإنمائيين بالالتزامات التي أخذوها على عاتقهم فيما يتعلق بتوفير التمويل المناخي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في

ذلك رفع مستوى الطموح بشأن أهداف التمويل المناخي في الدورة 27 لمؤتمر الأطراف. وفي الوقت نفسه، سيتطلب الأمر زيادة نسبة أشكال التمويل المناخي المرنة والمبسرة الشروط، ومعالجة الاختلال الحالي بين التمويل المتاح في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل تنفيذ تدابير التخفيف والتمويل المتاح لتنفيذ تدابير التكيف. والخيار الأمثل هو أن يوقَّر هذا التمويل إضافةً إلى الأموال التي تتلقاها أقل البلدان نمواً نتيجة وفاء البلدان المانحة بالتزامها السابق بتقديم مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً بما يعادل 0,15-0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلد المانح، وهو الالتزام الذي أعيد تأكيده في الغاية 17-2 من أهداف التنمية المستدامة وفي برنامج عمل الدوحة.

وما زال يتعين تهيئة الظروف التي تكفل لأقل البلدان نمواً تكافؤ الفرص في التجارة العالمية، لا سيما أن هذه البلدان تواجه حالياً المزيد من الرياح غير المواتية بسبب السياسات البيئية التي يتبعها شركاؤها التجاريون. ويجب أن يمتنع المجتمع الدولي عن اعتماد أي إجراءات (في مجالي التجارة والاستثمار، ضمن مجالات أخرى) تضيِّق الحيز المتاح لأقل البلدان نمواً من أجل التدخل في مجال السياسة العامة وتزيد من احتمال ظهور ملاذات التلوث بين هذه البلدان. وكحد أدنى، ينبغي أن تراعي السياسات البيئية الوطنية صراحةً مصالح أقل البلدان نمواً. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز دور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في نقل التكنولوجيا، بما في ذلك عن طريق تفعيل العلاقات التي يعزز بعضها بعضاً في مجال نقل التكنولوجيا خلال عمليات التفاوض التي تتم في إطار الاتفاقية الإطارية ومنظمة التجارة العالمية.

ويشجّع المجتمع الدولي أيضاً على اتخاذ خطوات للتخفيف من الاحتياجات الكبيرة لأقل البلدان نمواً في مجال بناء القدرات المؤسسية عن طريق زيادة المساعدة التقنية والدعم المقدم لبناء القدرات زيادة كبيرة في جميع مجالات التحول إلى اقتصاد خفيض الكربون، بما في ذلك البيانات والقدرات الإحصائية.

